البحوث

رؤية عبدالله باشا السعدون لأزمة الإدارة في الأحساء قبل دخولها تحت حكم الملك عبدالعزيز
دراسة لوثيقة تاريخية

د. دايل بن علي الخالدي

دراسة لوثيقة تاريخية محلّية لكنها مكتوبة باللغة العثمانية ومذيلة بتوقيع وختم عبدالله السعدون شيخ السياسب وحاكم مدينة المبرَّز في زمن الاحتلال العثماني للأحساء، وهي رسالة محفوظة في الأرشيف العثماني بعث بمضمونها الشيخ عبدالله السعدون للسلطان العثماني عبدالحميد الثاني بتاريخ ١٣٢٥/٥/٣هـ، يشكو من سوء الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء، ويقدم مقترحاته ورؤيته الشاملة لإصلاح الإدارة التي ظهر خللها في تعامل أغلب المتصرفين الذين تولوا الأحساء، وكانوا أصحاب ثقافة غريبة عن المنطقة ولا يتحدثون بلغة أهلها، فانشغلوا بزرع الدسائس والمؤامرات لحماية أنفسهم، ونتج عن سوء إدارتهم كثير من الاضطرابات والأزمات التي تسببت في الفتن بين رؤساء القبائل والعشائر، واحتدام الصراع بين الأمراء العسكريين، وكانت سببًا في مقاومة القبائل ورفضها الانصياع لنظام الدولة المركزية وفي غياب الأمن والاستقرار، وانتشار الفوضى والعصيان والتمرد بين أبناء المنطقة.

Abdullah Paaha al-Sadun's Views on the Crisis of Administration in al-Ahsa before It Came under the Rule of King Abdulaziz: A Study of an Historical Document

Dr. Dayal ibn Ali Al-khaldi

The A study of a local document written in Ottoman Turkish and signed and sealed by Abdallah al-Sadun, shaykh of the Sayasib and ruler of the town of al-Mubarraz during the period of the Ottoman occupation of al-Ahsa. It is preserved in the Ottoman Archives. Its contents were sent by Shaykh Abdallah al-Sadun to the Ottoman Sultan Abdul Hamid II on 3/5/1325 Hijri and consist of a complaint about the poor standard of the Ottoman administration of the Mutasarrifate of al-Ahsa. Al-Sadun presented suggestions and a comprehensive vision for the reform of the administration whose defects clearly appeared in the treatment of the majority of the mutasarrifs who were appointed in al-Ahsa. Their culture was different from that of the local people and they did not speak their language. On the other hand, they gave their attention to planting intrigues and conspiracies to protect themselves. Their mal-administration resulted in many disturbances and crises resulting in strife between the tribal leaders and the military commanders and came to be one of the reasons for the resistance of the tribes and their refusal to accept the system of a centralized state, the absence of security and order, and the spread of chaos and disobedience among the people of the region.

(قدم للنشر في ١٤٤٣/٣/١٩هـ، وقبل للنشر في ١٤٤٣/٨/٢٧هـ)

قسم الدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

Department of Social Studies - College of Arts - King Faisal University

dayel1970@gmail.com

لعل المشكلة الكبرى التي تواجه الباحث في التاريخ السعودي، وشبه الجزيرة العربية بشكل عام، في القرن التاسع عشر الميلادي وما قبله، هي ندرة المصادر من الوثائق والمخطوطات المحلية التي تعد المادة الخام التي يعتمد عليها كل باحث تاريخي[١]. وهذه الندرة هي التي تدفع الباحث دفعًا إلى الاعتماد على المصادر والمراجع في بعض الدول الأخرى التي تقاطَع تاريخها في بعض الحقب مع التاريخ السعودي، مثل الدولة العثمانية، وغيرها من القوى العالمية التي كانت تصول وتجول حول شبه الجزيرة العربية.

ولا يخفى على الباحث الأريب خطورة الاعتماد على هذه المصادر والمراجع وحدها؛ لأنها بطبيعة الحال تعبر عن مصالح هذه الدول، وتقدم لنا تاريخنا بمنظورها هي، فتلوي أحداث التاريخ تارة، وتخفي بعض الحقائق تارة أخرى. والمحزن أن اعتماد الباحثين على هذه المصادر والمراجع قد

(١) من الغريب جدًّا وجود تلك المشكلة في ذلك الوقت، والأمر يحتاج إلى إفراد دراسة علمية تفسر لنا ندرة الوثائق التاريخية، وعدم الاهتمام بتدوين التاريخ في منطقتنا، فشبه الجزيرة العربية تتوسط العالم تقريبًا، وأطرافها في حالة اتصال دائم بحضارات العالم القديم حولها، وعهدها حديث بتدوين القرآن الكريم والحديث الشريف، وحركة التأليف في العصر العباسي وما بعده، وعوامل الاستقرار العمراني متوافرة في الحجاز والمنطقة الشرقية، فما الذي أحدث هذه الفجوة في التاريخ السعودي منذ تفكك الدولة العباسية حتى تأسيس الدولة السعودية الأولى؟ إن الأمر أشبه بحالة غيبوبة غير مبررة إلى الآن أصابت المنطقة لعدة قرون متتالية.

رسّخ في الأذهان دون قصد طبعًا بعض المفاهيم التاريخية غير الصحيحة، وجعل تاريخنا تابعًا للتاريخ العثماني، حتى بدا الأمر كأن التاريخ السعودي في الحقبة المذكورة لم يكن ليوجد دون التدخل العثماني في شبه الجزيرة العربية.

من هنا تكتسب الوثائق والمخطوطات المحلية أهميتها الفائقة، وتعد كنزًا لا يُقدر بثمن، ومن هنا أيضًا ندرك قيمة (تاريخ ابن غنام) و(تاريخ ابن بشر)، برغم ما يعتورهما من ملاحظات يبديها المعاصرون، فإنهما يُعدان من كنوز التاريخ السعودي.

وبالقياس على ذلك لا بد أن توزن الوثيقة التي نعرضها اليوم، وهي خطاب الشيخ عبدالله السعدون إلى السلطان العثماني بميزان الذهب نفسه. ومع أن هذا الخطاب مودع في الأرشيف العثماني، ومكتوب باللغة العثمانية، أي إنه وثيقة عثمانية، فإنه مَحلّيّ المصدر؛ لأن هذه الوثيقة العثمانية ما هي إلا ترجمة للخطاب، وليست أصلاً من حيث مضمونها، ولهذا يمكن عدها معبرة عن وجهة نظر وطنية محلية.

ومع أن الوثائق التاريخية تحمل قيمة في ذاتها، فإن هذه القيمة تتأثر إيجابًا أو سلبًا بقيمة أصحاب هذه الوثائق، فقد تتضاعف قيمة الوثيقة لمكانة صاحبها وقيمته التاريخية، والعكس صحيح أيضًا.

لذا يجب أن نتعرف على عبدالله السعدون قبل أن نتعرض لخطابه.

نشأة عبدالله السعدون وصفاته:

ولد الشيخ عبدالله بن سعدون بن سيف السعدون في حي السياسب[٢]، بمدينة المبرز بالأحساء عام ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م، وأسرة آل سعدون شيوخ السياسب ينتمون إلى قبيلة بني خالد المعروفة[٣]، التي حكمت الأحساء حقبة من الزمن[٤].

نشأ الشيخ عبدالله في كنف والده الشيخ سعدون، الذي اشتهر برجاحة العقل والتواضع ومساعدة الآخرين ومحبته العلم والعلماء، إذ أسس مدرسة باسمه في حي السياسب بمدينة المبرز[٥]. وكان الشيخ عبدالله الابن الأكبر لوالده، وكان لمصاحبته له وحضوره مجلسه اليومي أثر كبير في بناء شخصيته، إذ يجتمع عنده أعيان الحي ورجالات الأحساء البارزون، ويستمع إلى ما يدور من نقاش حول الأمور التي

(٢) السياسب: أحد أحياء المبرز، وسميت باسم بطن من بني عقيل بن عامر. انظر: العبدالقادر، محمد بن عبدالله، **تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد**، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ٨٣/١.

(٣) الجاسر، حمد، **جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد**، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ٣٧٧/١.

(٤) البسام، عبدالله بن محمد، **تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق**، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبدالعزيز البسام، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٥م، ص ١٦٥، ٣٧٤، ٣٧٦.

(٥) السبيعي، عبدالله ناصر، **القضاء والأوقاف في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م (دراسة وثائقية)**، الناشر المؤلف، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص١٨٤-١٨٥.

تهم الحي والأحياء المجاورة، والعلاقة بينهم والعمل لحفظ أمن المنطقة وتسيير أمورها.

وعندما رأى الشيخ سعدون نبوغ ابنه اهتم بتربيته وتعليمه على يد مشايخ المبرز البارزين في وقته، فأخذ العلوم الدينية على الشيخ محمد بن عبدالله بن أحمد العبدالقادر(٦)، الذي تولى الإفتاء والتدريس في المبرز منذ عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م إلى أن توفي عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وأخذ علوم اللغة العربية على الشيخ أحمد بن عبدالوهاب بن أبي بكر الغنام(٧)، المتوفى عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م، فصقلت مواهبه الفكرية وزادته

(٦) الشيخ محمد بن عبدالله العبدالقادر: من علماء الأحساء الذين عرفوا بالفضل والعلم، يلقب عند علماء الأحساء بسحبان لفصاحته وكمال ذكائه، ولد عام ١٢٠٠هـ، أرسله والده إلى الدرعية، ومكث فيها ثلاث سنين، تلقى العلم على يد علمائها ومنهم الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وأخذ عن أبيه الفقه الشافعي، وعن الشيخ أحمد بن غنام المالكي علم اللغة، وأخذ علم الفرائض عن الشيخ رشيد الحنبلي، قصده طلبه العلم من أهل فارس وعمان واليمن، وجعله الإمام فيصل بن تركي إمامًا وخطيبًا لجامعه الكبير في مدينة المبرز، توفي، رحمه الله، عام ١٢٨٨هـ. انظر: العبدالقادر، **تحفة المستفيد**، ٥٧٧/٢.

(٧) الشيخ أحمد بن عبدالوهاب بن أبي بكر الغنام: من علماء الأحساء، تتلمذ على يد والده، وعمه الشيخ حسين الغنام، كان مرجعًا في الإفتاء على المذهب المالكي، اختاره جبر الدوسري ناظرًا على أوقاف مدرسته التي وقفها في محلة العيوني بمدينة المبرز، توفي عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م. انظر: الذرمان، عبدالله عيسى، **أعلام الأحساء في القرن الثالث عشر الهجري**، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان - الأردن، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، ص٨٤-٨٥.

حكمة وسدادًا في الرأي، وكانت سندًا له في حياته التي اعتمد فيها على التفكير والتأني والتصرف في القضايا ببصيرة وحكمة[٨].

تولى الشيخ عبدالله مشيخة السياسب، وحكم مدينة المبرز بعد وفاة والده عام ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م، فقرَّب إليه أبناء عمومته وأهل الحي الموالين لأسرته وأنعم عليهم بالعطايا، وأكرمهم غاية الإكرام حتى ذاع صيته في المنطقة[٩].

اتصف الشيخ عبدالله بالشجاعة والإقدام، وتحلى بالحنكة والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة، كل تلك الصفات المتوجة بالكرم وحب الإنفاق بسخاء جعلت منه الرجل القيادي المحبوب من أتباعه، ورغب كثيرون في الانضمام تحت لوائه، فإضافة إلى أقاربه وجماعته من أهل المبرز فإنه دائمًا ما ينضم إليه في المعارك جمع من أهالي الأحساء وبعض العشائر المقربين إليه، فأصبحت لديه قوة تمكن من قيادتها وصد أي هجوم تتعرض له مدينة المبرز، ولدعم هذه القوة فقد خصص أحد بيوته لتخزين السلاح يوزعه على جماعته وقت الحرب، وبيتًا آخر

(٨) **مقابلة مع د. سعدون السعدون** في مكتبه، يوم الثلاثاء بتاريخ ١٤٤٢/٤/٢هـ.

(٩) لوريمر، ج.ج، **دليل الخليج**، ترجمة: قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر، الدوحة، القسم التاريخي، ١٤٨٢/٣؛ ميرزا، حسن خان، **تاريخ ولاية البصرة دراسة في الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة: محمد وصفي أبو مغلي، مراجعة: حسين القهواتي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٠م، ص١١٢.

للخيل، وجعل له بيرقًا خاصًّا باسم بيرق السياسب. وذكر أحد الباحثين عنه أنه "يعد حاكمًا لمنطقته له علَمه الخاص، وسنده من القبائل البدوية"(١٠). وعرفه لوريمر عند حديثه عن حي السياسب بمدينة المبرز بقوله: "الشيخ عبدالله السعدون أحد سكان هذا الحي هو حاكم المدينة كلها"(١١). وهذا يدل على النفوذ الواسع لعبدالله السعدون في المبرز.

عبدالله السعدون والأحداث التاريخية في الأحساء:

عاصر الشيخ عبدالله السعدون الأحداث التاريخية التي وقعت بعد وفاة الإمام فيصل بن تركي، فقد شهدت الأحساء الخلاف الكبير الذي نشأ بين أبناء الإمام فيصل، والمعارك التي دارت بين الإمام عبدالله بن فيصل وأخيه الأمير سعود(١٢).

كان ولاء الشيخ عبدالله السعدون للإمام عبدالله بن فيصل بصفته الحاكم الشرعي للدولة، ولذلك رفض التسليم لأخيه الأمير سعود عندما حاصر مدينة المبرز، إلا أن

(١٠) السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص٢٢٧.

(١١) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ١٥٧٧/٤.

(١٢) ابن عيسى، إبراهيم بن صالح، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد**، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص١٢٨-١٤١؛ أبو علية، عبدالفتاح، **الدولة السعودية الثانية**، الأنوار للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م، ص١٧٤-١٩٥؛ البسام، **تحفة المشتاق**، ص٤٣٠-٤٦٧.

انتصار الأمير سعود في معركة جودة عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، وسيطرته على الأحساء بعدها جعل من الشيخ عبدالله مواليًا للأمير سعود[١٣].

أدى الخلاف بين الأخوين إلى انتهاء حكم الدولة السعودية الثانية في الأحساء، فقد اغتنمت الدولة العثمانية أحداث الخلاف، واستولت عليها عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م[١٤].

استمر الشيخ عبدالله السعدون ومعه أهل السياسب في ولائهم للدولة السعودية[١٥]، ومواجهتهم للسلطة العثمانية، ففي عام ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م أمر المتصرف العثماني للواء الأحساء عساكره بأخذ جذوع النخيل من المزارع، فرفض الشيخ عبدالله وجماعته من أهل السياسب ذلك الأمر، وامتنعوا عن تلبية رغبة المتصرف، بل زادوا في التحدي بأنهم سوف يمتنعون عن دفع زكاة نخيلهم التي فرضها المتصرف وفق ترتيب جديد للضرائب على التمور على غير العادة المتبعة، وعدوها ضرائب غير شرعية، ولذلك أعلنوا التمرد على السلطة العثمانية، وهاجموا ضواحي مدينة الهفوف، وهم

(١٣) ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث**، ص١٣٠-١٣١.

(١٤) ابن عيسى، **تاريخ بعض الحوادث**، ص١٣٢؛ لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ٣/١٤٥٣-١٤٥٧، ١٦٨٠-١٦٨١. للتوسع انظر: السبيعي، عبدالله ناصر، **الحملة العسكرية العثمانية على الأحساء والقطيف وقطر ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م أسبابها ونتائجها دراسة وثائقية**، الناشر المؤلف، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

(١٥) ابن بشر، عثمان بن عبدالله، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، دارة الملك عبدالعزيز، ط٤، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٢م، ١/٢٠٦، ٢١٥، ٢٣٠.

يرددون في تحدٍّ واضح للسلطة العثمانية بأنهم من رجال الدولة السعودية[١٦].

انضم أهل الأحساء ومنهم أهل المبرز بقيادة الشيخ عبدالله السعدون إلى الإمام عبدالرحمن بن فيصل في محاولته استرجاع الأحساء عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م، وتوجه بمن معه من أهل الأحساء الموالين للدولة السعودية إلى الوزية[١٧] شمال مدينة المبرز، لملاقاة القوات العثمانية التي قدمت إلى الأحساء لنصرة المتصرف بقيادة ناصر باشا السعدون المنتفق[١٨]، وجرت أحداث معركة الوزية التي انتصر فيها ناصر باشا لعظم القوات المرافقة له، فدخل الأحساء ونكَّل بأهلها، وقتل منهم كثيرًا، وخصوصًا الموالين للإمام عبدالرحمن[١٩]، ومنهم الشيخ سيف بن عبدالرحمن السعدون

(١٦) السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص٦٥. والمتصرف العثماني آنذاك كان الفريق محمد نافذ باشا الذي قاد الحملة العسكرية العثمانية للاستيلاء على الأحساء بتكليف من مدحت باشا الوالي العثماني في العراق.

(١٧) الوزية: من القرى الواقعة شمال المبرز، وفيها قنوات وآبار تدل على قدمها، وقد تطورت في العهد السعودي الزاهر كغيرها من القرى والبلدات. الجاسر، حمد، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية**، منشورات دار اليمامة، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ١٨١١/٤.

(١٨) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ١٤٥٩/٣، ١٦٨٣-١٦٨٤؛ السبيعي، عبدالله ناصر، **التصدي السعودي للحكم العثماني في الأحساء والقطيف ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م**، الناشر المؤلف، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٩٣-٩٩.

(١٩) ابن عيسى، إبراهيم بن صالح، **عقد الدرر فيما وقع في نجد من** =

ابن عم الشيخ عبدالله، الذي اعتقله وأخذه أسيرًا، ثم قتله في سيهات في طريق رجوعه إلى العراق[٢٠].

أبقت الدولة العثمانية حامية عسكرية في قصر إبراهيم[٢١] في مدينة الهفوف حيث مقر المتصرف العثماني، وقصر صاهود[٢٢] في مدينة المبرز لتبقى الأحساء تابعة للدولة العثمانية[٢٣]، إلا أن الأحساء عانت من ضعف الإدارة العثمانية

= **الحوادث في آخر القرن الثالث عشر وأول الرابع عشر**، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٩٠-٩١؛ الفرج، خالد بن محمد، **الخبر والعيان في تاريخ نجد**، تحقيق: عبدالرحمن الشقير، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٣٥١؛ لوريمر، **دليل الخليج**، ٣/١٦٨٣-١٦٨٤؛ العبدالقادر، **تحفة المستفيد**، ١/٢٩٩-٣٠٠؛ أبو علية، **الدولة السعودية الثانية**، ص١٩٣.

(٢٠) **إفادة من د. سعدون السعدون** في أثناء مقابلته في مكتبه بتاريخ ٢/٤/١٤٤٢هـ؛ القحطاني، حمد محمد، **الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩٣١م**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١٢م، ص١٢٣.

(٢١) قصر إبراهيم: من القصور الواقعة داخل الكوت في مدينة الهفوف. يُنسب إلى إبراهيم بن عفيصان، أحد قادة الدولة السعودية الأولى، كان المقر الرئيس للحامية العثمانية في الأحساء، وسيطر عليه الملك عبدالعزيز في أثناء ضمه الأحساء عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، وأخرج الحامية العثمانية منه. انظر: الجاسر، **المعجم الجغرافي**، ٤/١٤٢٩.

(٢٢) قصر صاهود: يقع خارج سور مدينة المبرز. وضع العثمانيون فيه حامية لهم. انظر: الجاسر، **المعجم الجغرافي**، ٤/١٤٣١.

(٢٣) العبدالقادر، **تحفة المستفيد**، ١/٣٢١؛ القريني، محمد موسى، **الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء**، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ، ص١٣٢.

وعدم قدرة عساكرها على حفظ الأمن الذي كان يأمله الأهالي، إضافة إلى كثرة فساد الولاة العثمانيين، وهو ما عرض المزارع والقرى إلى هجمات البدو، والطرق التجارية إلى هجمات قطاع الطرق[٢٤].

ومرة أخرى برز الشيخ عبدالله السعدون، فكان له دور كبير وبارز في الوقوف في وجه المتصرفين العثمانيين الفاسدين، وحماية المبرز والذود عنها في الأوقات العصيبة، وخصوصًا عندما تتعرض المزارع والقرى إلى غارات البدو المجاورين والطامعين في خيراتها[٢٥]. كذلك كان يتولى متابعة المجرمين الذين يتسلطون على الأهالي والقضاء عليهم مع جماعته أهل السياسب، كما حدث عندما تمكن من الإسهام في القبض على واحد من أعتى المجرمين الذي هدد الأهالي، وخطف أبناءهم وأموالهم[٢٦].

(٢٤) صابان، سهيل، **من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني ١٢٨٨-١٣٣١هـ**، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، ص٦١-٦٣، ١٣٠-١٣١؛ لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ١٤٥٨/٣، ١٤٧٦-١٤٨٢؛ نخلة، محمد عرابي، **تاريخ الأحساء السياسي** (١٨١٨-١٩١٣م)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص١٩٩.

(٢٥) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ١٤٨١/٣؛ السبيعي، عبدالله ناصر، **الأمن الداخلي في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني ١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م (دراسة وثائقية)**، الناشر المؤلف، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٩٨-١٠٠، ٢٣٤.

(٢٦) السبيعي، **الأمن الداخلي**، ص٧٥-٧٨؛ صابان، **من وثائق الأحساء**، ص٦١-٦٣، ١٥٨-١٦٩، ١٩٨-١٩٩؛ صابان، سهيل، **مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني**، جداول، بيروت، ٢٠١٣م، ص١٨٤-١٨٥.

وللدور الكبير الذي يقوم به في حفظ الأمن، وسعيه الحثيث في الإصلاح وحماية مصالح الأهالي ومكانته العالية في الأحساء فقد حظي الشيخ عبدالله السعدون بمكانة لدى الحكومة العثمانية[٢٧]، فتوجه لزيارة إستانبول عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م، واستقبله السلطان عبدالحميد الثاني في قصر دولمة باغجة[٢٨] ومنحه لقب الباشوية ورئاسة هيئة الأملاك السنية في الأحساء، وأجزل له العطايا والنياشين[٢٩].

حرص الشيخ عبدالله على التواصل مع السلطان عبدالحميد الثاني، وإرسال وفود من الأحساء بلغ عددها ثمانية وفود، محملة بالهدايا والخطابات المطالبة بالإصلاح والاهتمام بالأهالي، والنصح بتكليف الولاة ممن يخاف الله لرعاية مصالح العباد والحرص على العدل وأمن البلاد[٣٠].

---

(٢٧) صابان، **من وثائق الأحساء**، ص١٩٦-٢٠٠.

(٢٨) قصر دولمة باغجة: تأسس هذا القصر في خليج صغير في منطقة بشكتاش بإستانبول، فردم وتحولت أرضه إلى بستان، وهذا أصل التسمية (دولمة بمعنى الردم، وباغجة بمعنى الحديقة أو البستان)، أما القصر فقد تأسس عام ١٨٢٣م، وتحول إلى مركز رئيس للحكم في الدولة العثمانية. انظر: المرسي، الصفصافي أحمد، **إستانبول عبق التاريخ روعة الحضارة**، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص١٣١-١٣٥.

(٢٩) السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص١٥٠؛ صابان، **مداخل بعض أعلام الجزيرة**، ص٢٢٧؛ صابان، **من وثائق الأحساء**، ص١٧٠-١٧١، ٢٠٠-٢٠٣.

(٣٠) **الأرشيف العثماني**، تصنيف .Y.A.HUS 51I82,Y.MTV 51I82,Y PRK.HH 26I37؛ صابان، **من وثائق الأحساء**، ص١٧٤-١٧٥؛ السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص١٥١-١٥٢.

علاقة الشيخ عبدالله بالإدارة العثمانية في الأحساء:

جلب العثمانيون معهم إلى الأحساء التي قاموا باحتلالها تنظيماتهم الإدارية التي اشتهروا بها، وأفاض كثير من الباحثين القول فيها حتى أصبحت من مفردات البحث التاريخي في المنطقة، فحولت الأحساء إلى متصرفية تتبع الوالي العثماني في بغداد تارة، والبصرة تارة أخرى، حسب ما تمليه تنظيمات الولاية العثمانية في العراق(٣١). وقسمت متصرفية الأحساء إلى أقضية، كل قضاء منها يضم عدة نواح، وقد تضم الناحية عدة قرى أو وحدات صغيرة. هذا هو الهيكل التنظيمي الذي استنسخه العثمانيون في البلاد التي سيطروا عليها، ومنها الأحساء(٣٢).

وبطبيعة الحال فقد صحب هذه التقسيمات الإدارية الأجهزة الإدارية التي تتولى إدارتها، وعلى رأسها المتصرف الذي يعد رأس الحكم في المتصرفية، أما باقي الأجهزة فهي لمعاونته في عمله(٣٣).

أسهم الشيخ عبدالله بمساندة متصرفي الأحساء المتميزين الذين يسعون لحماية الأهالي ورعاية مصالحهم، فكان عونًا لهم في كثير من القضايا والسعي لإصلاح الأوضاع

(٣١) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ٣/ ١٤٧٠-١٤٧١؛ القريني، **الإدارة العثمانية**، ص١٣٠-١٣٦.

(٣٢) القريني، **الإدارة العثمانية**، ص١٣١-١٣٦.

(٣٣) هناك دراسات كثيرة تناولت هذا الموضوع بالتفصيل، منها دراسة القريني المشار إليها، ودراسة العيدروس، محمد حسن، الحياة الإدارية في سنجق الأحساء العثماني (١٨٧١-١٩١٣م)، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي.

واستتباب الأمن في المنطقة، ويتضح ذلك من خطاب وكيل متصرف الأحساء، الذي أرسله في رجب عام ١٣٠٨هـ/ مارس ١٨٩١م إلى الحكومة العثمانية بإستانبول الذي ورد فيه: "قبل شهرين من الزمان، في عهد متصرفية سعادة الفريق عاكف باشا، كانت الأحداث الداخلية والخارجية في لواء نجد قد كثرت. فعلى سبيل المثال: أنه على الرغم من سوق عساكر الضبطية والنظامية مع قافلة العقير، وبالرغم من بدء سوق المشاة معها أيضًا فإنها لم تقدر على حماية القافلة. لكن في عهد نيابتي بالوكالة عن المتصرف فقد تمكنت من استمالة عبدالله السعدون والعديد من أمثاله، فأصبح الأمن الآن بحمد الله تعالى متوافرًا، داخلاً وخارجًا، وباتت القوافل تتجه إلى مقرها دون الحاجة إلى سوق العساكر السلطانية، حيث تذهب وتأتي آمنة سالمة"(٣٤). كذلك ورد في وثيقة أخرى: "نظرًا لما أبداه عبدالله سعدون أحد مشايخ نجد من مساهمة وخدمة في حفظ الأمن في المنطقة..."(٣٥).

وبالتوازي مع ما سبق كان الشيخ عبدالله السعدون يشن حربًا ضد الفاسدين من متصرفي الأحساء الذين كانوا يسعون فقط لتحقيق مصالحهم الشخصية والعبث بمصالح أبناء الأحساء، وقد وقف ضد كثير من أولئك المتصرفين المتسلطين على الناس، وكان يطالب بتغييرهم، وفي المقابل عانى من المكايد التي كانوا يدبرونها له، ومحاولات تشويه

(٣٤) صابان، **من وثائق الأحساء**، ص١٩٨-١٩٩.
(٣٥) **الأرشيف العثماني**، تصنيف Y.PRK.ASK 70/22

صورته عند السلطان ووصفه بالمتمرد على الدولة[٣٦]، كما حدث عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م عندما حاول متصرف لواء الأحساء فائق باشا استصدار فرمان من السلطان بنفي عبدالله السعدون خارج الأحساء، الأمر الذي جعل الشيخ عبدالله يرسل ابنه سعدونًا إلى البصرة مُحمِّلاً سوء الأوضاع للتدابير السيئة التي كان يقوم بها متصرف الأحساء[٣٧].

أهمية خطاب السعدون:

الوثيقة[٣٨] موضوع الدراسة هي خطاب موجه من الشيخ عبدالله السعدون بالمبرز إلى السلطان العثماني عبدالحميد الثاني بإستانبول، بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٣٢٥هـ، وقد رُفعت إلى السلطان عبر نظارة الخزينة السلطانية، لذلك فهي مكتوبة باللغة العثمانية، ومذيلة بتوقيع مرسلها وختمه (عبدالله السعدون)، كما يتضح من الوثيقة[٣٩].

وهذه الوثيقة، في تقديرنا، بالغة الأهمية لأسباب متعددة:

فبالرغم من أنها محفوظة في الأرشيف العثماني فإنها تعد - كما أوضحنا سابقًا - محلية المصدر، تكشف عن الوقائع التاريخية في المنطقة من منظور وطني نفتقده

(٣٦) صابان، **من وثائق الأحساء**، ص٦١-٦٣، ١٨٢؛ السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص١٥٢-١٥٣.

(٣٧) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ١٤٨٢/٣؛ السبيعي، **التصدي السعودي**، ص١٤٦-١٤٨. ولمزيد من صور الخلاف بين متصرفي الأحساء والشيخ عبدالله السعدون انظر: **الأرشيف العثماني**، تصنيف BEO.3279/245214-7,3270/245214-5

(٣٨) **الأرشيف العثماني**، تصنيف DH.TMIK.M.238/6

(٣٩) انظر صورة الوثيقة موضوع الدراسة في نهاية البحث.

في الوثائق الأجنبية، التي تميل بطبيعة الحال إلى تقديم رؤية أصحابها متأثرة بالأهواء والمصالح السياسية، فتفقد موضوعيتها، وتقدم لنا تاريخنا بالصورة التي يريدونها. وهذا موضوع خطير للغاية يجب أن ينتبه له الباحثون، لأن تاريخ أي دولة هو الذي يصوغ عقيدتها الوطنية، وتقديرها للذات.

ومما يزيد من أهمية هذه الوثيقة أن صاحبها ذو قامة وقيمة، ليس على مستوى مدينته أو الإقليم الذي ينتمي إليه فقط، بل على مستوى الإدارة العثمانية في المنطقة، والشواهد كثيرة على ذلك. فخطابات وجهاء الأحساء وأعيانها المرسلة لأركان الحكومة العثمانية تتحدث عن جليل خدماته للأحساء وأهلها، بل للدولة العثمانية نفسها، ويلتمسون من السلطان العثماني أن يزيد في تكريم الرجل بما يتناسب مع مكانته، وقبول السلطان لالتماس هؤلاء الأعيان خير دليل على ما يتمتع به الرجل من مكانة[٤٠].

والمناصب التي تولاها الرجل في حياته، والأوسمة والمنح التي قررتها له الحكومة المركزية، تترجم كل هذا إلى واقع ملموس يؤكد ما نقوله[٤١]، وقد أجملها أحد الباحثين بقوله: "عبدالله السعدون من شيوخ الأحساء وأعيانها في تلك الفترة، عمل رئيسًا للأملاك السلطانية فيها...، زار إستانبول واستقبل بحفاوة، بناءً على دوره في توفير الأمن لمنطقة الأحساء. وقد منح بعض الأوسمة من

(٤٠) انظر أرقام الوثائق عند: صابان، **مداخل بعض أعلام الجزيرة**، ص٢٢٧؛ صابان، **من وثائق الأحساء**، ص١٩٦-١٩٩.

(٤١) السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص١٤٦-١٥٠.

الدولة العثمانية"، وأورد عددًا من الوثائق التي كانت أساسًا صاغ عليه عبارته[٤٢].

وعندما نشير إلى المناصب التي تولاها السعدون فنحن لا نقصد بيان ضخامتها أو ضآلتها، ولكننا نريد الإشارة إلى الأهمية البالغة لموقع الرجل في الهرم الإداري والسياسي في المنطقة آنذاك، إذ كان في وسط هذا الهرم حلقة وصل بين رأس الهرم وقاعدته، وبمعنى آخر كان حلقة وصل بين رأس الإدارة العثمانية من جهة، والأهالي من جهة أخرى، وهو ما يعني أنه كان قريبًا من دوائر صنع القرار.

وإذا عرفنا أن فترة الاحتلال العثماني الثانية كانت بين عامي (١٢٨٨-١٣٣١هـ/ ١٨٧١-١٩١٣م)، وأن وفاة عبدالله السعدون في مطلع سنة (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)[٤٣] أدركنا أنه عاصر حقبة الوجود العثماني كلها تقريبًا، وما سبقها بأعوام كثيرة، وهو لم يكن شاهدًا على العصر فقط، بل مشاركًا وصانعًا لأحداثه. وإذا تذكرنا أن خطابه قد تحرر قبل وفاته بسنة واحدة أو أقل أدركنا أنه حمل خلاصة تجربته في الحياة كاملة، وإذا علمنا أن مضمون خطابه لم يحمل طلبًا شخصيًّا، بل تعرض لقضايا المنطقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أدركنا قيمة هذا الخطاب بوصفه وثيقة تاريخية، وإذا لاحظنا أن صيغة الخطاب تحمل في ظاهرها بعض النصائح لأولي الأمر من الحكام العثمانيين، ولكنها تحمل

(٤٢) صابان، **من وثائق الأحساء**، ص١٩٦-٢٠٣.

(٤٣) **الأرشيف العثماني**، تصنيف BEO.3112/233359؛ السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص١٥١.

في باطنها كثيرًا من العتاب والنقد - كما سنرى لاحقًا عند تحليل مضمون الخطاب - أدركنا جوهر الرجل، وأنه لم يكن ممالئًا للعثمانيين برغم تعاونه مع من يراعي مصالح الأهالي وحفظ الأمن منهم، بل كان صاحب اتجاه وطني إصلاحي. من أجل هذا كله كان علينا أن نهتم بهذا الخطاب، وأن نضعه في مقدمة الوثائق التاريخية في منطقتنا.

ولأن الوثيقة موضوع الدراسة - خطاب السعدون وما يتصل به - تنتمي إلى العهد الثاني من الحكم العثماني للأحساء، فسيكون اهتمامنا الأساسي منصبًّا في أغلبه على هذا العهد.

خطاب السعدون شاهد على عصره:

من الملاحظ أن الخطاب مكتوب باللغة العثمانية، ومرسل - كما يبدو في صورة الوثيقة - عبر جهة رسمية هي نظارة الخزينة الهمايونية، ولكنه مرسل على لسان صاحبه عبدالله السعدون[٤٤].

ومن الواضح أن السعدون كتب خطابه أو أملاه بالعربية، وترجمته إدارة الأملاك السنية بالأحساء التي تولى فيها مناصب بارزة حتى وفاته[٤٥]، ثم رفعته الإدارة بعد ختمه من السعدون إلى رئاستها نظارة الخزينة في إستانبول لترفعه للجهة المقصودة، وهي السلطان العثماني، وذلك على العكس من خطابات التوصية الموقعة من الأعيان، التي أشير إليها سابقًا، فقد كانت مكتوبة بالعربية.

(٤٤) انظر صورة الوثيقة في نهاية البحث.

(٤٥) السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص١٤٦-١٤٧.

وبرغم ذلك فهناك وجه تشابه بين تلك الوثائق، من حيث البدء بمقدمة بلاغية طويلة في مدح السلطان والثناء عليه بألقاب وصفات ما أنزل اللّٰه بها من سلطان. والواقع يؤكد أن هذه المقدمة غريبة عن الإسلام والعرب في شبه الجزيرة العربية، ويبدو أنها كانت ديباجة مفروضة على المراسلات إلى الباب العالي(٤٦).

وبغض النظر عن هذه المقدمة المتكلفة، فقد اتسم مضمون خطاب السعدون بموضوعية مدهشة، تكشف عن عقلية منظمة ونظرة نافذة ناقدة يتمتع بهما الرجل.

تناول الخطاب نقدًا لأسلوب الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء، ومن المؤكد أنه ينطبق على جميع الولايات العثمانية الأخرى، لأن الفكر الإداري في أي دولة إنما ينبع من مصدر واحد، هو السلطة العليا في الدولة وأجهزتها المعاونة.

ولم يكتفِ الرجل بالنقد، بل أفاض في الحديث عن مقترحاته لتطوير المنطقة إداريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، ونحن في دهشة لعدم استفادة العثمانيين من هذه الشخصية الفذة وأمثالها من أهل المنطقة، بوضعها في مكانها المناسب لقدراتها ووضعها الاجتماعي، ولكنها طبيعة الفكر الإداري العثماني، التي ميزته طوال تاريخ الدولة العثمانية، فسببت سوء الإدارة في المناطق التي خضعت لسيطرة العثمانيين.

(٤٦) من أمثلة ذلك ما جاء في خطاب أعيان الأحساء للصدارة العظمى في إستانبول. انظر: صابان، **من وثائق الأحساء**، ص١٢٦.

من أجل هذا كان خطاب السعدون بوصفه وثيقة تاريخية كنزًا ثمينًا، لأنه كان شاهدًا على عصره.

مقدمة الخطاب:

يبدأ الخطاب بمقدمة تنم عن وعي واضح ودقيق للمجتمعات البشرية في شبه الجزيرة العربية، يقول السعدون: "لا يخفى... أن أهالي بلاد جزيرة العرب جميعهم مسلمون على هيئة قبائل وعشائر"، ويضيف قائلاً: "لكن الحسا وما حولها من البلاد المذكورة تُحكَم وتدار باسم متصرفية نجد. ولما كان المتصرفون القادمون إلى هنا ليس لديهم اطلاع على أخلاق العرب، وأمزجة العشائر الفطرية على النحو المطلوب، فإن التطور المنتظر من قابلية المنطقة والاستعداد الفطري لدى الأهالي لا يتحقق".

هكذا بسهولة يقدم السعدون للسلطان العثماني لبّ المشكلة، فيوضح له الخطأ الفادح الذي يقع فيه من يظن عرب الجزيرة أجناسًا غريبة عن بعضها، بل ينتمون جميعهم إلى الجنس العربي، ويعتنقون عقيدة واحدة هي الإسلام، ورسولهم ﷺ، الذي أنزل عليه القرآن الكريم عربي عاش بين أجدادهم، ولكن هذا الجنس الواحد الذي يعتنق دينًا واحدًا، ويعيش في جزيرة واحدة، اختار أفراده نظام القبائل والعشائر شكلاً اجتماعيًّا يتناسب مع الطبيعة الصحراوية في شبه الجزيرة العربية.

فهذه الطبيعة القاسية تتطلب التنقل باستمرار سعيًا وراء الماء والتجارة، ولم يكن بمقدور هذه القبائل آنذاك

أن تقيم مدنًا مستقرة، تربطها طرق ممهدة ووسائل انتقال مريحة، تقوم عليها دولة واحدة منظمة مثلما نراه اليوم. ونحن على يقين راسخ بأن تلك الحياة القبلية لم تكن يومًا، كما يتخيل الباحثون وغيرهم، سببًا في تلك الصراعات القبلية في شبه الجزيرة العربية، لسبب واحد ويسير: هو أن تاريخ البشر منذ بدء الخليقة قائم على الصراع، سواء أكان بين الأفراد، أو القبائل، أو الدول(٤٧). ولعل الصراع القبلي في شبه الجزيرة كان، في رأينا، أخف أنواع الصراع، بسبب تمتع العرب بأخلاقيات عرفوا بها قبل الإسلام وبعده، وواقع العالم اليوم أوضح دليل على صدق رأينا.

ويشير السعدون في حديثه السابق إلى أن جهل العثمانيين وغيرهم هذه الحقيقة، ومحاولتهم وضع هذه القبائل في إطار دولة مركزية مترامية الأطراف، دون أن يوفروا لها مقومات الدولة وأهمها الاستقرار، هو السبب في مقاومة القبائل لفكرة الانصياع لنظام الدولة المركزية من ناحية، وعدم قدرة الدولة على ضبط الأمور من ناحية أخرى.

(٤٧) ولعل هذا يوضح لنا مدلول الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فقد أخبر الخالق، عز وجل، ملائكته بمواصفات هذا المخلوق الجديد. انظر: نخبة من العلماء، **التفسير الميسر**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، ط٤، ص٦.

وهذا القصور في الفكر والفهم السياسي والإداري العثماني شيء معيب؛ لأن العثمانيين سبق وجودهم في المنطقة نفسها منذ مدة وجيزة نسبيًّا لا تسمح بنسيان التجربة، وسيطرتهم عليها مدة طويلة نسبيًّا تكفل لهم اكتساب خبرات متراكمة تساعدهم على نجاح إدارتهم عندما عادوا مرة أخرى في مدة الدراسة[٤٨].

طبيعة الإدارة العثمانية في الأحساء:

وينتقل السعدون بعد تلك المقدمة إلى الحديث عن المتصرفين في الأحساء قائلاً: "بالإضافة إلى أنهم يستغلون بُعد الموقع وفقدان وسائط النقل وعدم انتظام البريد لتحقيق مقاصدهم الذاتية خلافًا للرضا العالي، فيلقون الفتنة بين رؤساء القبائل والعشائر، ويثيرون الخلاف بين الأمراء العسكريين لإحداث خلل في انتظام الإدارة والتوفيق السنيّ وخروج الأهالي المسلمين من دائرة الطاعة وهروبهم إلى البراري والبوادي والتسبب في القتال وسفك الدماء، وغير ذلك من الأحوال المغايرة للمكانة السلطانية".

ذلك الرجل كان يعي تمامًا أهمية الموقع وتوافر الطرق ووسائل الاتصال بوصفها عوامل أساسية في استقرار الدول،

(٤٨) استولى العثمانيون على الأحساء ما بين عامي ٩٥٤-١٠٨٢هـ/ ١٥٤٧-١٦٧١م، وعرفت هذه المدة بالحكم العثماني الأول للأحساء. للمزيد عن هذا الحكم انظر: الوهبي، عبدالكريم بن عبدالله، **العثمانيون وشرق شبه الجزيرة العربية: إيالة الأحساء (٩٥٤-١٠٨٢هـ/ ١٥٤٧-١٦٧١م)**، الرياض، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

ويبدو أن هذه الأمور كانت غائبة تمامًا عن عبقرية الإدارة العثمانية، التي لم تظهر إلا في إثارة الفتن والقلاقل وسفك الدماء، كما يتضح من الخطاب.

وهو لا يتحدث عن فرد أو اثنين من المتصرفين، بل يقصد أغلب المتصرفين الذين تولوا الأحساء. وهو لا يتحدث عما سمعه، بل ما رآه وتعامل معه مباشرة، فقد عاصر أولئك المتصرفين منذ بدء الوجود العثماني في تلك الحقبة. والأمور التي ذكرها تعني أن المنطقة عاشت في جوٍّ من الاضطرابات المستمرة طوال مدة الحكم العثماني، ومن يتتبع وثائق الأرشيف العثماني يكاد لا يجد فيها إلا أخبار الأزمات وتقاريرها.

وقد أعلن السعدون بكل وضوح وشجاعة سوء الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء في خطاب مكتوب ومرسل عبر جهة رسمية في الدولة العثمانية، ولم يعارضه المسؤولون في هذه الجهة فيما قاله، ولم يمنعوا وصول الخطاب إلى السلطان، ولم يحاولوا التخفيف من حدّته. ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع تصديقه في بعض العبارات مثل: خلافًا للرضا العالي، وغير ذلك من الأحوال المغايرة للمكانة السلطانية، لأنه بلا شك يعلم أن السلطان لا يختلف كثيرًا عن مرؤوسيه، فهو الذي يضع إستراتيجية السياسة والإدارة في الدولة، ويصدّق على تعيين الجميع وعزلهم، ولكنها مهارة السعدون الدبلوماسية لكسب السلطان في صفه، بتبرئته مما يفعله المتصرفون.

تعاقب على حكم الأحساء ثمانية وعشرون متصرفًا في مدة الدراسة[٤٩] التي تقارب أربعين سنة، وهذا عدد كبير جدًّا لتلك المدة، والباحثون يعللون هذه الظاهرة بأن القوانين والتنظيمات العثمانية هي التي نصّت على أن مدة ولاية المتصرف لا تزيد عن سنة، وقد تُجدد سنة أخرى حسب كفاءة المتصرف[٥٠].

ولا يمكن أن يتفق هذا مع أيسر أصول الحكم والإدارة، وخصوصًا إذا كان المتصرف من ثقافة غريبة عن المنطقة التي يديرها، ولا يتحدث بلغة أهلها، فهذه المدة القصيرة بالكاد قد تسمح له بالتعرف على طبيعة المنطقة وأهلها، ولكنها بالتأكيد لن تسمح له بإنجاز شيء من واجبات وظيفته، وهذه التغييرات السريعة والدائمة في شخص المسؤول، وما يتبع ذلك من التغير في الطباع والأسلوب، لن ينتج عنه إلا الاضطراب وعدم الاستقرار على جميع المستويات. وكأنّ المقصود من نظام الحكم والإدارة العثماني مساعدة المسؤولين على ألا ينجحوا في مهماتهم الوظيفية!

وإذا كانت هذه الظاهرة الغريبة تعبر عن جهل أصحاب هذه التنظيمات بأصول الحكم والإدارة، فإنها تعبر بشكل أوضح عن سمة متأصلة في الإدارة العثمانية، وهي مزيج من الشك والارتياب وعدم الثقة بين الجميع، ابتداءً من رأس

(٤٩) لمعرفة أسمائهم وترتيبهم انظر: القريني، **الإدارة العثمانية**، ص١٧٣-١٧٤.

(٥٠) القريني، **الإدارة العثمانية**، ص١٣٥-١٣٦.

السلطة في الدولة إلى أقل مستوى في النظام الإداري.

ويؤكد قولَنا التناقضُ الواضح بين النظرية والتطبيق في الفكر الإداري العثماني بجميع مستوياته. فرغم أن نظام الإدارة يبدو في ظاهره هرميًّا[٥١]، فالوالي يتبعه المتصرفون على رأس المتصرفيات التابعة للولاية، والمتصرف يتبعه القائمقامون على رأس الأقضية التابعة للمتصرفية، وهكذا، وكل واحد من هؤلاء مسؤول عن مستوى الإدارة الذي يشغله، ويُحكم عليه بنجاحه في السيطرة على الأمور والأجهزة المعاونة له في دائرة إدارته، إلا أن التطبيق على الأرض شيء آخر، فتعيين كل أولئك وعزلهم على جميع المستويات الإدارية لا يحصل إلا بأمر السلطان نفسه. فقد جمع السلطان في يده كل السلطات الإدارية، ولم يسمح لواحد من هؤلاء بممارسة سلطة حقيقية، وكل ما يستطيعه هو رفع تقرير يقدح في أحد مرؤوسيه، ويطلب من السلطان ضرورة عزله، ويرشح له بعضًا ممن يراهم مناسبين للوظيفة.

وهذا نتج عنه أمور، منها كثرة المكايد والتقارير المضللة لإحداث خلل في انتظام الإدارة، كما ورد في خطاب السعدون، وذلك لإخفاق المنافسين وتأليب السلطان عليهم، حتى السعدون نفسه لم يسلم من مؤامراتهم، ومنها ضياع هيبة المسؤولين في نفوس مرؤوسيهم، وانتشار الفوضى والعصيان والتمرد، ومنها انشغال المسؤولين بالدسائس

(٥١) القريني، **الإدارة العثمانية**، الشكل في ص١٧٢.

والمؤامرات لحماية أنفسهم، بدلاً من الالتفات إلى مهماتهم الوظيفية.

وما قرأناه عن نجاحات نادرة لبعض المتصرفين في الأحساء لم يكن نجاحًا في حقيقة الأمر إلا بالمقاييس العثمانية، التي ترى النجاح محصورًا في قدرة المتصرف على حماية الدولة العثمانية من تمرد بعض القبائل وتحصيل الضرائب المفروضة، وفي الأغلب لم يستطع أحدهم تحقيق ذلك إلا بإثارة الفتن وتدبير المكايد، كما ورد في خطاب السعدون. وهذه بعض سلبيات الإدارة العثمانية، التي أكسبتها نكهتها المميزة على مدار التاريخ.

رؤية السعدون للإصلاح:

ثم ترتفع نبرة السعدون في خطابه قائلاً: "وإن لم يؤخذ كل هذه المحاذير بعين الاعتبار، ويرسل إلى بلاد نجد من بين المأمورين المدنيين والعسكريين من يحوزون على صفات العفة والتدين، وغير ذلك من الأوصاف المطلوبة، والمقدار الكافي من القوة العسكرية، فسيظهر الكثير من أعمال السوء. وقد ذكرت ذلك في العديد من البرقيات والعرائض التي أرسلها بدافع من صدق ولائي، ولكن لم تتخذ التدابير العاجلة حيالها، ولم يرسَل المتصرفون والأمراء العسكريون في وقتها، لذلك فإن عدم تدبير المتصرف الحالي وسعيه لتحقيق مقاصده الذاتية خلافًا للرضا العالي، وتصرفاته غير اللائقة بحق ذوات العفة من المسلمات ونهبه القرى والأهالي، والتسبب في قتل

الكثير من العساكر السلطانية، خاصة وأنه قُتِل حتى ولدي عبدالرحمن المعروف بين العساكر بولائه الصادق لولي نعمتنا، وكانت أحواله وحركاته هذه دافعة للعشائر إلى القيام بأعمال التمرد والعصيان. كما أن تصرفاته الخاطئة تجاه شيوخ الكويت قبل سنوات أدت إلى تدخل الإنجليز، الأمر الذي دفع الكثير من الرجال الصادقين الذين لهم خبرة واطلاع على أحوال المنطقة من أمثالي إلى اليأس".

ورغم أن هذا الجزء من الخطاب يبدو في ظاهره وصفًا للأحداث وقتها، فإننا نرى فيه أنه يصف بالدرجة الأولى السمات الشخصية للسعدون نفسه. فهذه النبرة العالية التي تحمل في طياتها الغضب والاستكار واللوم والعتاب تنفي عن الرجل أنه كان يمالئ السلطان العثماني، ويسير في الركب مع القطيع، بل كان صاحب عقل حرّ وفكر واعٍ مستقل، وهذا هو دأب المفكرين والمصلحين والقادة والزعمًاء.

ومع أنه أشار إلى تسبب المتصرف بسياساته الخطأ والعشوائية في مقتل ابنه عبدالرحمن، فإنه على الأغلب لم يعد الموضوع ثأرًا شخصيًّا؛ لأنه ألحقه بمقتل كثير من العساكر السلطانية، وهذا يدل على الموضوعية المجردة في تفكيره، فهو يزن الأمور بميزانها الصحيح بعيدًا عن العاطفة التي تصبغ الأمور بألوان تخرجها عن حقيقتها.

ومع أن سياسات المتصرف قد دفعت العشائر إلى التمرد والعصيان، فإن السعدون لم يعلن تمرده برغم مقتل ابنه،

وفي هذا دلالة واضحة على أن الرجل لم يكن يفكر مثل العوام، بل كان رجل دولة يرى ما حوله في إطار كبير، هو إطار الدولة. وهذا المنظور الواسع للأمور يجعل لكل حدث وزنًا مختلفًا عما يراه عامة الناس.

ونظرة رجل الدولة هذه هي التي دفعته إلى استشراف المستقبل، والتحذير من النتائج السيئة التي يمكن أن تحدث، بل استطاع أن يرى أوجه القصور في الإدارة العثمانية المحتلة لمنطقة الأحساء، وأولها عدم كفاءة المسؤولين العثمانيين، وافتقادهم صفات العفة والتدين، وضعف القوات العسكرية الموجودة في المنطقة، ولعل هذا يفسر كثرة الاضطرابات الأمنية، وحركات التمرد التي كانت القبائل تقوم بها ضد السلطة العثمانية، وهو ما تسبب في معاناة الأهالي في الأحساء من هجماتهم على القرى والمزارع، وسجلتها وثائق الأرشيف العثماني.

والسعدون رجل مثابر، فهو لم يتوقف، حسب قوله، عن إرسال البرقيات والعرائض التي تحمل التحذيرات نفسها، ولكن لم تتخذ التدابير العاجلة حيالها، ومع ذلك كان يصر على الاستمرار.

على أنه في حديثه عن المتصرف الحالي، وقت كتابة الخطاب، لم يذكر اسم ذلك المتصرف[٥٢]، ولم يكن هناك

(٥٢) المتصرف هو محمد نجيب: التحق بالسلك الإداري العثماني عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، أصبح نائبًا للمدعي العام في ولاية اليمن، وتنقل بين كثير من الوظائف في البلقان والأناضول، وعزل عن بعضها =

ما يمنع ذلك، والسبب في تقديرنا أن السعدون لم يكن ينظر للموضوع على أنه مشكلة شخصية تخص ذلك المتصرف، بل كان يعد المتصرف مجرد حلقة في سلسلة جميع حلقاتها متشابهة إلى حد التطابق، وأغلب الأمر أن خطاباته السابقة التي أشار إليها كانت تستخدم التعبير نفسه، وهو المتصرف الحالي.

والعبارة الأخيرة من هذا الجزء توضح أن السعدون لم يكن وحده في تقديره للأمور، بل كان يمثل اتجاهًا لدى النخبة الوطنية في المنطقة، التي كانت على وعي تام بالسياسة الدولية وقتها، والأخطار التي تهدد استقرار البلاد، وضرورة الحذر وعدم ارتكاب حماقات تؤدي إلى تأزم الأوضاع في المنطقة، كما فعل المتصرف وقتها.

وبطبيعة الحال فإن العقلية العثمانية المحتلة لم تفعل شيئًا إزاء هذه النصائح والتحذيرات، لأنها لم تحضر للمنطقة لإصلاحها، ولكن لاستغلالها في تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.

ولعل هذه المواقف المتكررة هي التي دفعت السعدون وأصحابه إلى اليأس، لذلك كان يأس السعدون بركانًا تدفق بهذا الغضب الذي يبدو واضحًا في خطابه.

= بسبب تكاسله في العمل، وبطئه في تسيير الأمور، وصدر أمر بتعيينه متصرفًا على سنجق نجد (الأحساء) عام ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، وعزل منها بسبب قيامه بأعمال غير مناسبة تجاه العشائر، وأن التدابير التي يتخذها تؤدي إلى إفساد المنطقة. انظر: صابان، **مداخل بعض أعلام الجزيرة**، ص٤١١-٤١٢.

السعدون ورؤيته الشاملة للمنطقة:

ويستمر السعدون في خطابه قائلاً: "فلهذه الأحوال ولسدّ الطريق على محاذير أشد وأقسى في المستقبل، بالإضافة إلى إدخال الممالك المشروعة المتممة التي يديرها الشيوخ حتى الآن تحت الحكم العادل لحضرة السلطان الأعظم، وبدافع من فرط ولائي وجدت في نفسي الجرأة على عرض الآراء الآتية لمقام حضرة مولانا صاحب مقام الخلافة. ذلك أن متصرفية الحسا بالعشائر المتعددة حولها تعتبر نقطة مهمة ومرجعًا ضروريًّا للقبائل في داخلها، وفي شهرتها بجودة هوائها جديرة لأن يقال عنها بأنها بلدة شبيهة ببلدان الشام في جزيرة العرب. كما أن القرى الحاضرة وأطلال البلاد القديمة حولها يمكن جعلها عامرة مرة أخرى بفضل رعاية حضرة صاحب مقام الخلافة، ويسلم الجميع بأن قربها من الساحل تجعلها ذات أهمية سياسية وبمحسنات عديدة".

في هذه الفقرة يتحدث السعدون عن الأهمية الاقتصادية للأحساء، والتي تشبه بلاد الشام، ويدعو إلى استغلال أطلال البلاد القديمة حولها بإعادة إعمارها.

ولا يتوقف الأمر عند تلك الرؤية الاقتصادية، بل يتعداه إلى رؤية سياسية واسعة تتناول ضرورة ضم بعض الممالك المشروعة لنفوذ الدولة، ويشرح ذلك قائلاً: "وللمتصرفية المذكورة في الوقت الحالي موانئ مفتوحة للتجارة مثل قائمقاميات القطيف وعجير وقطر، وهي تحت الحكم السلطاني العادل المباشر، ولكن هناك ممالك في سواحل

عمان تكون من الممالك المتممة لحضرة السلطان يحكمها شيوخ مثل جزيرة البحرين، وكذلك موانئ مثل الشارجة ودبي وأبو ظبي وخابورا[٥٣]، التي تزينها مزارع النخيل التي تضاهي مزارع نخيل البصرة، والكثير من ينابيع المياه، وما بعدها من الموانئ مثل دلمة[٥٤] ورأس الخيمة وسحار وأم القوين وظفار ونفس مسقد وجوادر[٥٥] وصور، وهي تحت حكم إمام مسقط، وسكان هذه الموانئ والقصبات والقرى بداخلها جميعهم مسلمون لكنها تتعرض باستمرار لتدخلات الإنجليز ومؤامراتهم. ونظرًا إلى أن هذه الأماكن هي من البلاد المشروعة لحضرة صاحب مقام الخلافة وسكانها من المؤمنين الموحدين، فإن إمامة مسقط ترفع في البر والبحر راية حمراء ليس عليها أي شعار، ولا تستخدم الراية العثمانية ولواء الخلافة، فاعتبر الإنجليز هذه السواحل لا

(٥٣) خابورا: هي الخابورة مدينة على ساحل الباطنة في سلطنة عمان، وهي ميناء لوادي الحواسنة، ويبلغ عدد سكانها في مطلع القرن العشرين – زمن السعدون – نحو (٨٠٠٠) نسمة. انظر: لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ٣/١٢٤١-١٢٤٢.

(٥٤) دلمة: جزيرة قرب ساحل (أبو ظبي)، وهي بيضوية الشكل طولها خمسة أميال وعرضها ميلان ونصف الميل، يعمل أهلها بالغوص وصيد اللؤلؤ. انظر لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ١/٤٥٩.

(٥٥) جوادر: ميناء على بحر العرب كان تابعًا لسلطان عمان، تقيم في قلعتها حامية من الجنود العرب التابعين لسلطان عمان. بلغ عدد سكانها في مطلع القرن العشرين نحو (٥٠٠٠) نسمة. وانتهت تبعيتها لعمان عام ١٩٥٨م، وهي تابعة الآن لباكستان. انظر: لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ٢/٧٥٢-٧٥٨. للمزيد عن جوادر انظر: الزدجالي، هدى جمعة، **جوادر تحت السيادة العمانية ١٩١٣-١٩٥٨م**، جامعة نزوى، نزوى، سلطنة عمان، ٢٠١٥م.

صاحب لها وحكومات مستقلة غير متمدنة، فأغدقت على مشايخها الهدايا وأخذتها بالحيل والدسائس وأسست فيها قنصليات، تمهيدًا لجعلها تحت حمايتها[٥٦]. إن رؤية مثل هذه الأوضاع وعدم عرض المعلومات بشأنها لفخر السلاطين خليفتنا الأقدس ما هو إلا خيانة، لذلك أراني أقدم هذا المعروض بدافع من حميتي الدينية وصدق وفائي".

وهذا الجزء من الخطاب يكشف بوضوح عن تمتع السعدون بفكر سياسي راقٍ منحه القدرة على تكوين رؤية شاملة للمنطقة كلها، حتى ترسخت في ذهنه قناعة بأن الأحساء لا يصلح عدها منطقة منعزلة عما حولها، وأنه من العبث محاولة الحفاظ على النظام القبلي فيها، بل لا بد من انتظامها في إطار دولة كبيرة تستطيع مجابهة هذه القوى المختلفة التي تصول وتجول في المنطقة.

فالمؤكد أنه لم يدرك عصر الدولة السعودية الأولى التي كانت ترجمة كاملة لحلمه ورؤيته[٥٧]، ولم يطل أجله ليرى حلمه

(٥٦) كانت الحكومة البريطانية تعد مشيخات الساحل العماني خارج النفوذ العثماني، وسعت إلى فرض الحماية عليها. انظر: لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ١٤٦٧/٣.

(٥٧) وخصوصًا أن جده الشيخ سيف بن سعدون كان مناصرًا للدولة السعودية الأولى، وأحد أبرز المؤيدين لها في الأحساء. وكان تحت إمرته (٣٠٠) مقاتل من رجالات المبرز، أسهم بهم في مساندة الدولة السعودية حينها. انظر: ابن غنام، حسين، تاريخ نجد، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار الشروق، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ص١٩١-١٩٢؛ ابن بشر، عنوان المجد، ٢١٤/١-٢١٥؛ سادلير، ج. فودتر، مذكرات عن رحلة عبر الجزيرة العربية، عناية: ريان راسك، الناشر سعود العجمي، الكويت، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٢٧.

يتحقق بتأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له الملك عبدالعزيز، ولم تستطع الدولة السعودية الثانية التي عاصرها الاستمرار تحت وطأة التحديات الخارجية، والخلافات الداخلية التي قصمت ظهرها وأعادت النفوذ العثماني العقيم للمنطقة، فلم يجد أمامه، إلا الدولة العثمانية التي كان يأمل فيها خيرًا، على الأقل بوصفها دولة إسلامية.

تقدير السعدون للموقف:

أكثر ما يسترعي انتباهنا في هذا الخطاب أن السعدون لم يعرض فيه أفكارًا فلسفية مجردة، بل كان يستخدم ما يمكن أن نطلق عليه التأثير النفسي المتدرج، فكل فقرة في خطابه تحمل تأثيرًا نفسيًّا متصاعدًا عما قبلها ومترتبًا عليها، فهو يبدأ خطابه ببيان أوجه القصور في الإدارة العثمانية، ليولد في نفس السلطان شعورًا بعدم الرضا، ثم يبدأ في تقديم تصور لاستكمال بنية الدولة، مما يبعث في النفس شيئًا من الانفراجة النفسية، فتكون مهيأة للتصور المطروح، ثم ينتقل في الجزء الذي سنعرضه الآن إلى تقديم تقدير للموقف بعد تنفيذ هذا التصور، وهذا التقدير أشبه بدراسة جدوى لمشروع هدفه إقناع السلطان بأهمية الموضوع، واستحضار النتائج المترتبة عليه في صورة حيّة، وينتقل بعدها إلى اقتراح الآليات الملائمة لتحويل الصورة الذهنية للموضوع إلى واقع ملموس، وهو ما يبث الثقة في نفس السلطان بإمكان التنفيذ، ثم يختم الخطاب بمقطع يشرح فيه الحقائق الاجتماعية والإنسانية في المنطقة، والغائبة عن العقلية العثمانية، لتكون

دليل استخدام للإدارة العثمانية. ولعل هذا الجزء كان الأمل الأخير المرجو تحقيقه، إذا أخفق العثمانيون في ترجمة الرؤية الشاملة التي قدمها السعدون لاستكمال بناء الدولة.

وهو لا يكتفي بذلك، بل يعمد إلى مضاعفة التأثير النفسي بهذه الفواصل التي يضعها بين المقاطع، للتذكير بولائه ووفائه وتقديره للسلطان، كأنه يزيل أي مقاومة نفسية لدى الباب العالي لمقترحاته.

يستمر السعدون في خطابه مقدمًا تقديره للموقف في حال تنفيذ تصوره بقوله: "فحتى لو كانت الجهات الداخلية مسكونة من قِبَل رؤساء العشائر...، فإن جهات البادية سالمة من المحاذير بفضل قوة مولانا، وهي تحت طاعة صاحب مقام الخلافة، وبالتالي فإن التدابير المتخذة فيها كافية، لكن ترك نجد وما حولها والموانئ وخاصة الموانئ التي يحكمها المشايخ والإمام المومأ إليه على حالها لا يسلم من المحاذير؛ لأن هذه الموانئ وأجزاءها الداخلية قابلة للإعمار والصناعة والتجارة، وبالتالي فإن تطورها يصب في زيادة واردات بيت المال، بالإضافة إلى كونها ذات أهمية سياسية، ومن الواضح أن يؤدي ذلك إلى ظهور كثير من المحاذير مستقبلاً. ونظرًا لكون أهاليها من المسلمين فإنها بالتدابير الحسنة من قِبَل أمراء مدنيين وعسكريين حائزين على صفات الصدق والتدين والتدبر ستتحول خلال وقت قصير إلى أقضية متعددة وألوية وولايات كبيرة بعون الله تعالى دون أن تصادف أية مشكلة، ليس في ذلك أدنى شك، وفي

حال دخول هذه الموانئ تحت إدارة الخلافة...، وبالتدابير الحكيمة فإن الواردات الجمركية التي ينهبها حاليًّا الشيوخ والإنجليز ستتخلص من أيديهم بهذه التدابير، وسيظهر الكثير من الواردات من حاصلات صيد اللؤلؤ والحيوانات وغيرها، وستكون بمنأى من المحاذير الداخلية والخارجية، ويتم فيها تشكيلات ولايات أخرى وغير ذلك من المحسنات".

ولهذا فإن خطر المناطق الداخلية كان مستبعدًا إلى حين، أما جهات البادية المحيطة بالأحساء فيبدو أن الحد من خطرها كان في المتناول. لذا كان اهتمامه منصبًّا على الموانئ والمناطق الساحلية لسببين:

أولهما: أنها عرضة للتدخل الخارجي البريطاني، بما يجلبه هذا من معوقات وأخطار على المنطقة كلها، وخصوصًا أن بريطانيا كانت تقاوم ظهور دولة قوية في المنطقة تعرض مصالحها الاقتصادية للخطر، ولذا فقد كانت تحاول الحفاظ على الكيانات القبلية المستقلة، لسهولة استغلالها في تحقيق مصالحها.

وثانيهما: القدرات الاقتصادية التي تتميز بها هذه المناطق الساحلية، من عائدات الجمارك، وصيد اللؤلؤ، والثروة الحيوانية، وغيرها.

ومما يزيد من فرصة نجاح المشروع اعتقاد السعدون الواضح أن العقيدة الدينية، واعتناق أهل هذه الموانئ الإسلام سيساعد على انتظامهم داخل كيان دولة واحدة، ولكنه وضع أمام السلطان شرطًا جوهريًّا، وهو ضرورة تولية

أمـراء مدنيين وعسـكريين يتصفون بالصـدق والتدين والتدبر، وهـي الصفـات التـي لم تتوافر أبـدًا في الإدارة العثمانية، بدليل الشـكوى المـرة التـي سـادت هـذا الخطـاب.

فهـل كان السـعدون يأمـل فـي تحقـق رؤيتـه عبـر الدولـة العثمانية؟ أم أنه كان رجلاً يشـعر بالمسـؤولية تجاه ربه وشـعبه فـدأب علـى القيـام بواجبه بإبداء النصح والحث على الإصلاح؟ ربمـا كان الأمـران معًا[٥٨].

خاتمة الخطاب:

وأخيـرًا يختـم السـعدون خطابـه بخاتمـة أشـبه بمقدمتـه قائـلاً: "لذلـك فالأفضـل من النظـم والقوانين الموضوعة للبلاد المتمدنـة هـو تطبيـق أحـكام الشـرع الشـريف تجـاه الأخـلاق والعـادات المحليـة مـع عـدم الإخـلال بقـدر مكانـة مشـايخهم القدمـاء، وإرسـال مأمورين مدنيين وعسـكريين معتمدين من قِبـل مقـام الخلافـة للعمـل علـى إدارة الأمـور هنـاك بالعـدل والليـن، وإرسـال علمـاء وصلحـاء للتجـول بينهـم لهـم القـدرة

(٥٨) بعد خمس سنوات من وفاة الشيخ عبدالله السعدون – رحمه الله – أشاد به الملك عبدالعزيز، طيب الله ثراه، عندما دخل الأحساء منتصرًا على العساكر العثمانية التي كانت تحتل الأحساء، وقدم إليه الشيخ سعدون بن الشيخ عبدالله للمبايعة مع أهل السياسب، وعرض عليه إمارة المبرز على ما كان عليه والده، إلا أن الشيخ سعدونًا اعتذر بلطف مقدرًا للملك عبدالعزيز هذه الرعاية والتكريم. وظهر تكريم الملك عبدالعزيز لأسرة آل سعدون بوصفها أسرة لها مكانتها ودورها في الأحساء بزواجه وأخيه الأمير محمد بن عبدالرحمن من أسرة السعدون عام ١٣٣١هـ. **مقابلة مع الدكتور سعدون السعدون** بمكتبه يوم الثلاثاء ١٤٤٢/٥/٧هـ.

على دعم المحبة والولاء لمقام الخلافة العظمى، بعيدين عن الأغراض والأطماع الشخصية، متقنين للغة العربية متصفين بالعفة والاستقامة، فبعون الله تعالى تكون الموانئ والبلدان الإسلامية المتعددة هنا مدينة بالولاء والطاعة للخلافة العظمى خلال وقت قصير، ومصانة من التدخلات والمؤامرات الخارجية، وبهذه التدابير والتشكيلات تزيد الحاصلات على المصروفات فتتحول الزيادات إلى بيت المال، وإذا كان في معروضي هذا أي تقصير فإني أرجو العفو عنه لأنه كان بحسن نية وصدق وولاء، وإجراء مقتضاها منوط بالإرادة الحكيمة لحضرة صاحب مقام الخلافة".

فهذه الخاتمة تكاد تكون تكرارًا للمحاضرة التي ألقاها السعدون في مقدمته على السلطان العثماني عن طبيعة الشعوب والقبائل العربية في المنطقة، وجهل العثمانيين الفاضح بالخصوصية العربية.

على أننا نحب أن نقول بعض ما ترفع السعدون عن البوح به، ومنه أن الشخصية العثمانية في تعاملها مع الآخرين بنمط واحد لا يتغير تعتمد على أسلوب العنف، فهم يتوهمون أن غيرهم نسخة منهم، ولهذا فإن هذا هو الأسلوب الأمثل لديهم للتعامل مع الأجناس الأخرى. هذا بالتأكيد ما عرفه السعدون بالفراسة العربية المعهودة ولم يقله.

لم يقل السعدون ذلك، ولكن بوصفه شخصية حكيمة منضبطة آثر أن يكرر على أسماع السلطان الحقائق التي لم يستوعبها، وما يجب عليه أن يفعله إذا أراد تثبيت أركان الدولة

في المنطقة العربية، واضعًا نصب عينيه في المقام الأول ضمان حماية الأهالي والحفاظ على حياتهم واستقرارهم.

وتكرار عبارات بعينها والإلحاح عليها ظاهرة ملحوظة في الخطاب كله، فهو لا يمل من تكرار الإشارة إلى أن أهالي المنطقة مسلمون، ولا ندري على وجه التحقق مغزى هذا الإلحاح: هل أراد السعدون تذكير السلطان العثماني المسلم بواجبه نحو رعاياه المسلمين؟ أم تذكيره بأن هؤلاء الأهالي المسلمين لم يقبلوا أن يحكمهم العثمانيون إلا لأنهم دخلوا المنطقة يرتدون عباءة الإسلام؟ وأيًّا كان المغزى فهذا التكرار يشير بوضوح إلى وجود مشكلة في طريقة الإدارة العثمانية للمنطقة .

والسعدون يواظب على اتباع منهج التأثير النفسي الذي أشرنا إليه من قبل عندما قال: "تزيد الحاصلات على المصروفات فتتحول الزيادات إلى بيت المال"، إذ يُمنّي السلطان العثماني بالخير العميم الذي سيجني من ورائه كثيرًا من العائدات، فضلاً عن المكانة التي سيحوزها باتساع مملكته واستقرار أحوالها، لعل هذا يكون دافعًا قويًّا للسلطان للمبادرة إلى تحقيق الرؤية التي قدمها السعدون.

ولكن الجديد في هذا الجزء هو نصيحة السعدون بضرورة إرسال علماء وصلحاء للتجول بين الناس، لهم القدرة على دعم المحبة والولاء لمقام الخلافة العظمى. وهذا الجديد يكشف عن أبعاد جديدة لعقلية السعدون، فهو ينبه على أهمية الإعلام الرسمي للدولة، ويكشف عن أهم أسباب هشاشة

الكيان السياسي للدولة العثمانية منذ ظهورها، فهي دولة تفتقد الانتماء والولاء لدى مواطنيها، فكيف بالآخرين؟ وهذا يكشف عن أسباب ضعف الدولة العثمانية وانهيارها، ولم يكن هذا، كما يذكر كثير من الكتاب والباحثين، بسبب صراعها مع القوى الأوربية، بل كان الضعف والانهيار من الداخل لافتقاد الولاء والانتماء، وعن هذا يقول أحد الباحثين: "كانت أحوال الإمبراطورية العثمانية الداخلية سيئة للغاية خلال القرنين ١٨ و١٩، فكانت أشبه بإمبراطورية المغول في القرن الثاني عشر الميلادي، فقصر السلطان لم يعد مشغولاً بالأمور العليا، وإنما بشؤون الوزراء الخاصة، وبمصالحهم الفردية، وبأمور الباشوات الأتراك، الذين لم تكن تربطهم بالحكومة المركزية إلا روابط واهية"(٥٩).

الخاتمة:

كانت منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التهابًا على مدار التاريخ، ولكن أحداثها تصنع خارجها، وهو ما يتطلب منا أن ننتبه لصراعات القوى العالمية البعيدة عنا؛ لأنها عادةً ما تتخذ منطقتنا حلبة للصراع.

ومع إنشاء منظمات دولية، كالأمم المتحدة، ووضع قواعد للقانون الدولي تنظم العلاقات بين الدول وتحفظ حقوقها، فإن طبيعة الصراع بين القوى الكبرى لم تتغير، والحروب لم

(٥٩) حجر، جمال محمود، **القوى الكبرى والشرق الأوسط (في القرنين التاسع عشر والعشرين)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٢٢.

تتوقف، واستغلال ثروات الآخرين ما زال هو العرف السائد، كل ما تغير هو أن كل ذلك يحدث تحت مظلة القانون الدولي وفي رعايته، بعد أن كان يجري بلا قانون. وما زال خط الدفاع الأول لنا هو قوتنا الذاتية.

ولكي ندفع عن أنفسنا أطماع الآخرين فنحن نحتاج إلى قراءة التاريخ بعناية، لا لمعرفة أحداثه فحسب، ولكن لفهم ما يحدث في الحاضر، وتوقع ما سيحدث في المستقبل. وقراءة التاريخ لا فائدة منها إذا لم نعرف ماذا نقرأ؟ وكيف نقرأ؟ فيجب أن نبذل جهدًا أكبر لقراءة تاريخنا بعيوننا، وليس بعيون الآخرين.

وأظهرت هذه الدراسة أن منطقة الخليج العربي كانت وستظل محط أنظار القوى الدولية، بسبب موقعها الإستراتيجي وثرواتها الطبيعية، وأن وقوع الفرقة والخلافات بين أبناء هذه المنطقة سبب رئيس لمحاولات بعض القوى للتدخل في شؤونها الخاصة.

وتبين لنا أن احتلال العثمانيين لمناطق في شبه الجزيرة العربية كان له آثار سلبية في المنطقة، وأن تاريخ الأمم والشعوب هو الذي تستمد منه عقيدتها الوطنية، وعليه فإننا يجب أن نهتم بقراءة تاريخنا بطريقة صحيحة، بالإفادة من وثائقنا المحلية في المقام الأول، ونقد ما نجده في أي وثائق أو مراجع أجنبية في المقام الآخر؛ لأنها تقدم إلينا التاريخ عبر توجهاتها الخاصة.

الملاحق

صورة الوثيقة في الأرشيف العثماني